

نشرة صحفية

**]**محظورة لغاية الساعة 10 صباحاً بتوقيت غرينيتش**[**

*تقرير جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يميط اللثام عن خطة سياسة بديلة بعيدة المدى لتحويل الاقتصادات وجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة*

"تقدم نساء العالم 2015-2016: تحويل الاقتصادات، إعمال الحقوق" يُطلق في سبع مدن

لندن، 27 نيسان/أبريل 2015: صدر اليوم في سبعة مواقع عالمياً تقرير هامّ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يجمع بين حقوق الإنسان وصنع السياسة الاقتصادية من أجل الدعوة إلى إدخال تغييرات بعيدة المدى على أجندة السياسة العالمية يكون من شأنها أن تؤدي إلى تحويل الاقتصادات وجعل حقوق المرأة والمساواة حقيقة واقعة. وينظر التقرير بشكل متعمق إلى ما كان يمكن ان يؤول إليه حال الاقتصاد لو كان يعمل حقا للمرأة، وذلك لما فيه منفعة الجميع.

يبين *تقدم* أن الأجندة الاقتصادية البديلة التي يحددها لن تخلق فقط مجتمعات أكثرعدلا ولكنها ستؤدي ايضاً إلى إنشاء قطاعات توظيف جديدة، على سبيل المثال في اقتصاد الرعاية.

وياتي نشر التقرير في الوقت الذي يجتمع فيها المجتمع الدولي لتحديد أجندة تحويلية جديدة للتنمية المستدامة، كما أنه صدر بعد 20 عاما من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، الصين، وهو المؤتمر التاريخي الذي حدد أجندة طموحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

منذ مؤتمر بيجين، تم إحراز تقدم كبير من قبل العديد من المجتمعات، ولا سيما فيما يتصل بالنهوض بحقوق المرأة القانونية. مع ذلك، وفي عصر يتميز بثروة عالمية غير مسبوقة، كما يُظهر *تقدم*، فإن الملايين من النساء ما زال مَوْكُول لهن العمل في الوظائف ذات الأجر المتدني، وذات النوعية الرديئة، ويحرمن حتى من المستويات الأساسية للرعاية الصحية، ولا يمكنهن الوصول إلى المياه التنظيفة والصرف الصحي اللائق.

على الصعيد العالمي، يشارك نصف النساء فقط في القوى العاملة، مقارنة مع مشاركة ثلاثة أرباع من الرجال فيها. في المناطق النامية، فإن ما يصل إلى نسبة 95 في المائة من عمالة المراة هي عمالة غير رسمية، في وظائف غير محمية بقوانين العمل وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

لا تزال المرأة تحمل عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي كان من شأن سياسات التقشف وتخفيض الإنفاق تكثيفها فقط. لبناء اقتصادات أكثر عدلاً وأكثر استدامة تعمل للنساء والرجال، فإن مستقبلاً يتشكل من مزيد من الشىء نفسه لن ينفع بعد الأن.

قالت السيدة فومزيلى ملامبو نكوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمراة، "مواردنا العامة لا تتدفق في الاتجاهين الذين هناك حاجة ماسة لهما: على سبيل المثال، لتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والرعاية الصحية الجيدة، وخدمات رعاية الأطفال والمسنين اللائقة. حيثما لا توجد الخدمات العامة، فإن النساء والفتيات يتحملن عبء العجز في هذه الخدمات". واضافت،"هذه هي عقوبة الرعاية التي تعاقب النساء ظلماً بسبب تحملهن العبء عند لا توفر الدولة الموارد، وهي تؤثر على المليارات من النساء في جميع أنحاء العالم. نحن بحاجة إلى سياسات تجعل من الممكن لكل من النساء والرجال رعاية أحبائهم دون الحاجة إلى التخلي عن أمنهم الاقتصادي واستقلالهم ".

من خلال التحليل والبيانات الرَصِيفة والمتعمقة، يقدم هذا التقرير القائم على الأدلة عشر توصيات رئيسية للقيام بإجراءات يمكن للحكومات وغيرها اتخاذها من أجل المضي قدما نحو اقتصاد يعمل حقا للمرأة، بما يعود بالنفع على الجميع.

يحدد *تقدم* رؤية يكون الاقتصاد العالمي فيها مناسباً للمرأة، وتتمتع فيه بالمساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية والحماية الاجتماعية، ويوفر لها دخلا كافيا لدعم مستوى معيشة لائق. في مثل هذا الاقتصاد، سيحظى العمل الذي تقوم به المرأة بالاحترام والتقدير؛ وسيتم فيه القضاء على الصور النمطية حول ما يمكن للنساء والرجال القيام به وما ينبغي عليهم القيام به. وسيكون بمقدور المرأة العمل والعيش دون التعرض للعنف والتحرش الجنسي.

مع ذلك، فإن الواقع مختلف جدا.

يُظهر التقرير أنه، وعلى الصعيد العالمي، فإنه يُدفع للنساء في المتوسط ​​أجر أقل بنسبة 24 في المائة من أجر الرجال. والثغرات بالنسبة للمرأة التي لديها أطفال أوسع من ذلك: في جنوب آسيا، على سبيل المثال، فإن الفجوة في الأجور بين الجنسين هي 35 في المائة للمرأة التي لديها أطفال (مقارنة مع 14 في المائة بالنسبة للمراة بدون أطفال). ويصبح انخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة، والثغرات في الأجور بين الجنسين ونقص فرص الحصول على المعاشات التقاعدية بمثابة عقوبة رعاية كبيرة بالنسبة للنساء. ففي فرنسا، والسويد، وخلال فترة حياتها، يمكن للمرأة أن تتوقع أن تكسب أقل بنسبة 31 في المائة مما يكسبه الرجل. وأن تكسب في ألمانيا في 49 المائة أقل مما يكسبه الرجل. وفي تركيا، يمكن لأمرأة عادية​​ أن تتوقع أن يكون ما تكسبه أقل بنسبة مذهلة هي 75 في المائة عما يكسبه الرجل ​​خلال فترة حياته.

النساء محشودات في مجموعة محدودة من المهن المقومة بأقل من قيمتها. على سبيل المثال، 83 في المائة من العاملين في المنازل في جميع أنحاء العالم هم من النساء ولا يتمتع نصفهم تقريبا بالحق في الحصول على الحد الأدنى للأجور. وحتى عندما تنجح المرأة في مكان العمل فإنها تواجه عقبات لا تواجه عموماً نظرائها من الرجال. في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، عانى ما نسبته 75 في المائة من النساء في وظائف الإدارة والوظائف الفنية العليا وما نسبته 61 في المائة من النساء العاملات في مهن قطاع الخدمات شكلا من أشكال التحرش الجنسي في مكان العمل اثناء فترة حياتهن.

ومن شأن اقتصاد مصمم بشكل يأخذ احتياجات المرأة في الاعتبار أن يمنحها صوتا مساوياً فيما يتصل بعملية صنع القرار الاقتصادي: من الطريقة التي يتم فيها أنفاق الوقت والمال داخل منازلهن؛ إلى الطرق التي يتم فيها جمع وتخصيص الموارد على المستوى الوطني؛ إلى كيفية تعيين المُعلمات الاقتصادية الأوسع من قبل المؤسسات العالمية.

المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية الاقتصادية، من النقابات إلى مجالس إدارة الشركات ومن وزارات المالية إلى المؤسسات المالية الدولية. عضوية المرأة في النقابات أخذة في النمو في بعض البلدان، لكنها نادرا ما تصل إلى المناصب القيادية العليا. في عام 2014، تراوحت نسبة تمثيل المرأة في ستة من مجالس المؤسسات الاقتصادية العالمية الأكثر نفوذا بما بين 4 إلى 20 في المائة.

من خلال دراسات حالة وأمثلة ملموسة عن التغيير من بوليفيا الى بوتسوانا، يدعو *تقدم* إلى تحقيق نقلة نوعية في نهج الحكومات والمؤسسات المالية والأعمال التجارية والمجتمع المدني فيما يتصل بالتخطيط للسياسة الاقتصادية وحقوق الإنسان، من أجل التوصل إلى أجندة اقتصادية بديلة تكون المرأة وحقوقها في صميمها.

 قالت شاهرا رضوي، رئيسة قسم البحوث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤلف الرئيسي لهذا التقرير،"إن الأجندة الاقتصادية الجديدة التي تدعو إليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليست مجرد أضغاث أحلام. فالعديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، تنفذ بالفعل عناصر هذه الأجندة ". وأضافت، "إن هذا النوع من التغيير الذي نحتاجه هو تغيير بعيد المدى، ولكن يمكن القيام به."

في توصياته الرئيسية، يؤكد *تقدم* بانه بامكان الحكومات، باستخدام المزيج الصحيح من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أن تولد وظائف لائقة للنساء (والرجال)، وان تضمن أن يتم الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تساهم في إدامة جميع الاقتصادات وان يتم دعمها. يمكن للخدمات الاجتماعية المصممة تصميما جيدا (مثل الصحة وخدمات الرعاية) وتدابير الحماية الاجتماعية (مثل المعاشات التقاعدية) أن تعزز أمن الدخل للمرأة، منذ الولادة وحتى الشيخوخة، وأن تعزز قدرتها على اقتناص الفرص الاقتصادية وتوسيع خيارات حياتها.

ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي، وينبغي عليها، أن تدعم إعمال حقوق المرأة، من خلال خلق اقتصادات دينامية ومستقرة، ومن خلال توليد العمل اللائق وتعبئة الموارد لتمويل الخدمات العامة الحيوية. ويتعين على الحكومات أن تذهب إلى ما هو أبعد من المقاييس القديمة كنمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات التضخم، وأن تقوم بدلاً من ذلك بقياس النجاح فيما يتصل بإعمال حقوق الإنسان.

حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية - الحق في وظيفة لائقة، والحق في الرعاية الصحية و في حياة خالية من العنف والتمييز- مصونة في معاهدات حقوق الإنسان التي وقعت عليها جميع الحكومات في العالم تقريبا. الحكومات مسؤولة في نهاية المطاف عن تحقيق هذه الحقوق لكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك وحدها. المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص هي من بين اللاعبين الرئيسين الذين يصوغون الاقتصاد. وهي جميعا بحاجة للخضوع للمساءلة من جانب المجتمع المدني والجمهور كي تؤدي دورها.

لن تؤدي التغييرات المقترحة في التقرير إلى جعل الاقتصاد يعمل للنساء فقط ولكنها ستفيد أيضا الغالبية العظمى من الرجال الذين لا يعمل الاقتصاد من أجلهم هم ايضا. يرى التقرير أن التقدم الذي تحرزه المرأة هو تقدم للجميع.

لقراءة التقرير الكامل، يرجى زيارة : <http://progress.unwomen.org>

اتبع محادثة على تويتر @UN\_Women